الأمم المتحدة
S/2015/378



Distr.: General
26 May 2015
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

أولا - مقدمة

١ - يُقدَّم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ٢١٧٣ (٢٠١٤) الذي مدد المجلس بموجبه ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور لغاية ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥، وطلب إليَّ موافاته كل ٩٠ يوما بتقرير عن تنفيذ ولاية البعثة. ويقدم التقرير معلومات مستكملة وتحليلا للنزاع والبيئة السياسية والعملياتية السائدة في دارفور خلال الفترة من ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٥، وهو تاريخ نشر تقريري السابق (S/2015/141)، حتى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٥. ويعرض التقرير أيضا إنجازات العملية المختلطة في تنفيذ أولوياتها الاستراتيجية المنقحة التي أقرها مجلس الأمن بموجب القرار ٢١٤٨ (٢٠١٤)، فضلا عن التقدم المحرز في معالجة التحديات التي تحول دون وفاء البعثة بولايتها بصورة فعالة. وبالإضافة إلى ذلك يقدم التقرير معلومات مستكملة وتوصيات بشأن عملية نقل بعض المهام المسندة إلى العملية المختلطة إلى فريق الأمم المتحدة القطري في السودان ووضع استراتيجية انسحاب للبعثة.

ثانيا - ديناميات النزاع والحالة الأمنية

ألف - الاتجاهات السائدة وديناميات النزاع في دارفور

٢ - تميزت الفترة المشمولة بهذا التقرير بتصاعد أعمال القتال بين القوات الحكومية والفصائل المتمردة، وهي جيش تحرير السودان فصيل عبد الواحد، وجيش تحرير السودان/فصيل مني مناوي، وحركة العدل والمساواة/فصيل جبريل إبراهيم. وكثفت الحكومة عملياتها لمكافحة التمرد بإطلاق المرحلة الثانية من ”عملية الصيف الحاسم“ التي





280515 280515 15-07909 (A)


تقودها قوات الدعم السريع، مما أدى إلى تشرد مزيد من السكان المدنيين. وتصاعد العنف أيضا نتيجة للنزاعات القبلية على الأراضي والموارد ونتيجة لقضايا الهجرة والمنافسات القبلية. وأدى انتشار الأسلحة الصغيرة وضعف سلطة الدولة أيضا إلى تفشي الجريمة واللصوصية التي تستهدف السكان المحليين.

القتال بين القوات الحكومية وجماعات المتمردين

٣ - وقع القتال بين قوات حكومة السودان والجماعات المتمردة في دارفور أساسا في منطقة جبل مرة. وتشكل السيطرة على هذا الإقليم، أو على الأقل حرية الوصول إليه، هدفا عسكريا رئيسيا للجانبين كليهما. وفي بداية آذار/مارس، وبعد فترة هدوء شهدتها المرحلة الثانية من ”عملية الصيف الحاسم“ في شباط/فبراير، شنت قوات الحكومة سلسلة من الهجمات ضد الحركات المسلحة في بعض المواقع الاستراتيجية بمنطقة جبل مرة. وفي ٢ آذار/مارس نصبت قوات الدعم السريع كمينا لقافلة تابعة لعناصر جيش تحرير السودان/فصيل مني ميناوي في خور المالح بشمال دارفور، وهو إحدى نقطتي الدخول إلى جبل مرة. وتفيد التقارير بأن الهجوم سبب خسائر كبيرة في صفوف جيش تحرير السودان/فصيل مني ميناوي، حيث قُتل ١٧ من عناصره. وقُتل أيضا أحد أفراد قوات الدعم السريع. وفي ٨ آذار/مارس هاجمت القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع مخفرا أماميا لجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد في قرية تيرو بوسط دارفور. وتفيد التقارير بمقتل أربعة من أفراد القوات المسلحة السودانية واثنين من محاربي جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد في ذلك الهجوم. وردا على ذلك شن جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد يومي ١١ و ١٣ آذار/مارس هجمات متتالية ضد القوات الحكومية في روكرو بوسط دارفور. وأفادت التقارير بأن الهجمات أدت إلى وقوع عدد كبير من الضحايا في صفوف القوات المسلحة السودانية، واستيلاء جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد على عدد غير محدد من المركبات والأسلحة والذخيرة، واحتلال قاعدة القوات المسلحة السودانية في المنطقة، مما أجبر الحكومة على سحب قواتها من المنطقة. وفي ١٩ آذار/مارس شوهدت عناصر تابعة لقوات الدعم السريع مدججة بالسلاح وهي تنتقل من غولو إلى روكرو، حيث استعادت القوات الحكومية السيطرة على روكرو في ٢٠ آذار/مارس، وفقا لتقارير تلقتها العملية المختلطة. ونظرا لكون عناصر جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد تسيطر على المناطق المحيطة بروكرو فإن الوضع حول تلك البلدة لا يزال هشا. ولم تتمكن العملية المختلطة من التحقق من تقارير تفيد بوقوع أعمال قتالية في وروكرو بسبب رفض القوات المسلحة السودانية السماح بدخول دوريات العملية.

٤ - وقد خفت حدة القتال خلال الفترة من أواخر آذار/مارس إلى منتصف نيسان/أبريل، عندما حولت القوات الحكومية جهودها عن منطقة جبل مرة من أجل كفالة أمن العمليات الانتخابية. وأدى الانتشار المكثف للقوات الحكومية خلال فترة الانتخابات إلى انخفاض كبير في أنشطة الحركات المسلحة. غير أن عمليات القصف الجوي استمرت خلال هذه الفترة. وفي ١ نيسان/أبريل تلقت العملية المختلطة تقارير عن عمليات قصف جوي نُفذت في قرية رواتا بوسط دارفور دعما للهجوم البري الذي شنته القوات المسلحة السودانية على مواقع جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد. وتمكنت دورية للتحقق تابعة للعملية المختلطة أُرسلت إلى المنطقة في ٦ نيسان/أبريل من التأكد من إلقاء ١٠ قنابل أدت إلى مقتل ١٤ مدنيا، بينهم خمسة أطفال، وإصابة ١٨ آخرين بجروح وتدمير منازل. وبينما كانت دورية التحقق في القرية، شهدت قصفا جويا آخر في نفس اليوم، أُلقيت خلاله خمس قنابل بالقرب من مكان وقوف الدورية فألحقت أضرارا بمركبة تابعة للعملية المختلطة. وقُتل مدني واحد وجُرح ثلاثة آخرون خلال عملية القصف.

٥ - واستؤنف القتال بعد انتهاء العملية الانتخابية، حيث أُفيد بأن قوات الدعم السريع نصبت في ٢٦ نيسان/أبريل كمينا لقافلة كبيرة للجبهة الثورية السودانية كانت تتألف من قرابة ٣٠٠ مركبة آتية من جنوب السودان تضم قوات تابعة لحركة العدل والمساواة/فصيل جبريل وجيش تحرير السودان/فصيل مني مناوي في منطقة النخارة قرب تلس بجنوب دارفور. وتلقت العملية المختلطة تقارير عن قصف جوي قامت به الحكومة لمساندة هذا الهجوم الذي نفذته قوات الدعم السريع. وأفادت التقارير بأن القصف أدى إلى مقتل ١٥ مدنيا وإصابة ١٧ آخرين بجروح في قرية التومات المجاورة.

٦ - وفي أعقاب معركة النخارة أعلنت الحكومة أن قواتها هزمت الجبهة الثورية وقتلت ''آلافا'' من عناصرها، منهم القواد الميدانيون، واستولت على عدد من المركبات والأسلحة. وأعلن المسؤولون الحكوميون أيضا بداية ما وصفوه بـ ''تطهير'' دارفور من فلول الحركات المسلحة. وفي ٢٧ نيسان/أبريل سافر الرئيس البشير إلى تلس لتهنئة قواته. وفي ٢٩ نيسان/أبريل أصدرت حركة العدل والمساواة/فصيل جبريل بيانا اعترفت فيه بأن قواتها تكبدت خسائر فادحة في الأرواح في معركة النخارة، ولكنها نفت أن تكون الحرب في دارفور قد انتهت.

٧ - وبعد ذلك بعدة أيام أعلن جيش تحرير السودان/فصيل مني مناوي أنه ألحق خسائر فادحة بالقوات الحكومية خلال القتال الذي وقع في في شمال دارفور يوم ٢ أيار/مايو. وادعت الحركة أن قواتها قتلت ٦٠ من عناصر قوات الدعم السريع، منهم قائد وحدة، ودمرت تسع مركبات. وأُفيد بأن القتال وقع في الجميزة بالقرب من كتم بشمال دارفور.

النـزاعات المحلية والعنف بين القبائل

٨ - سجلت العملية المختلطة خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير ١١ حادثة من الاشتباكات القبلية أودت بحياة ٢٧٨ شخصا، بالمقارنة إلى ٨ اشتباكات أسفرت عن مقتل ٤٠ شخصا خلال الفترة السابقة. ولا تزال النـزاعات بين القبائل العربية، الناجمة عن سرقة الماشية، تشكل السبب الرئيسي لتصاعد العنف، لا سيما في جنوب دارفور. وقد استجابت الحكومة في معظم الحالات بهدف وقف أعمال العنف، ولكنها لقيت نجاحا محدودا على المدى الطويل لأن عملية المصالحة التي بدأت لم تعالج الأسباب الجذرية للنـزاعات بين القبائل وداخلها على الأراضي والموارد الطبيعية وسرقة الماشية.

٩ - وكانت سرقة الماشية متفشية بصورة خاصة في جنوب دارفور خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، حيث انتهزت العناصر المسلحة فرصة موسم الهجرة الجاري لشن غارات على المجتمعات المحلية المجاورة. وأدى الغياب النسبي لقوات الأمن في أغلبية المناطق التي جرت فيها سرقة الماشية إلى تهيئة الظروف لغارات انتقامية عنيفة تقوم بها جماعات الدفاع الذاتي التابعة للمجتمعات المحلية وإلى نشوء حلقة مفرغة من الهجمات وعمليات الانتقام. وفي وسط دارفور، اشتبكت عناصر من بني حلبة وبورنو في أوروكوم بالقرب من زالنجي يوم ٦ آذار/مارس فقُتل شخصان وجُرح أربعة آخرون. ويشكل النـزاع بين قبيلتي الرزيقات الجنوبية والهبانية، الذي اندلع يوم ٢٤ آذار/مارس في بلدة السنطة بجنوب دارفور نتيجة الاتهامات المتبادلة بسرقة الماشية، مثالا على هذا النمط. وأدى هذا النـزاع إلى مقتل ١٠ من أفراد قبيلة الهبانية وأربعة من قبيلة الرزيقات، وجرح ١٦ من الهبانية وستة من الرزيقات. وخلال الفترة من ٢١ إلى ٢٣ آذار/مارس، لوحظت دورة عنف أُجرى مماثلة في الرادوم بين قبيلتي السلامات والفلاتة. وانتشر العنف بسرعة إلى ست قرى في المنطقة المجاورة، مما أسفر عن مقتل ١١٢ شخصا وجرح ٤٢ آخرين وتشريد قرابة ١٥٠ أسرة من قبيلة السلامات.

١٠ - وعلى نطاق أوسع من سرقة الماشية، اندلعت بعض النـزاعات مجددا نتيجة لأوجه الضعف والقصور في الدعم الذي تقدمه السلطات المحلية لعملية المصالحة من أجل التصدي للعنف القبلي السالف الذكر. وفي هذا الصدد، أدى وصول عملية المصالحة بين قبيلة التعايشة العربية وقبيلة السلامات إلى طريق مسدود في أعقاب المواجهة العنيفة التي وقعت بينهما في عام ٢٠١٣، إلى تجدد الحلقة المفرغة للهجمات وأعمال الانتقام في رهيد البردي بجنوب دارفور طوال شهر آذار/مارس، الأمر الذي أسفر عن إجلاء مئات الأسر من قبيلة السلامات من المنطقة. وكذلك عاد النزاع بين قبيلتي المعاليا والزريقات الجنوبية العربيتين على الأراضي والموارد إلى الاندلاع في شرق دارفور، عقب فشل السلطات المحلية في تفعيل أحكام آليات

المصالحة السابقة، ولا سيما الأحكام المتعلقة بإنشاء إدارة أهلية للمحاكم لتعزيز العدالة على المستوى الشعبي وتنظيم دفع الدية. ونتيجة لذلك أفيد بوقوع اشتباكات متقطعة ومميتة بين الجانبين في شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل، مما أدى إلى وقوع ٢٨ ضحية (١٠ من المعاليا و ١٦ من الرزيقات وفردان من أفراد الشرطة الاحتياطية المركزية). وعاد القتال إلى الاندلاع مرة أخرى في ١١ أيار/مايو عندما اشتبك حوالي ٠٠٠ ٧ من رجال الرزيقات و ٠٠٠ ٤ من رجال المعاليا المدججين بالسلاح في شرق دارفور. وبدأ القتال في أبو كرنكة وانتشر إلى عدة قرى في المنطقة المجاورة، حيث أحرقت المنازل ونُهبت الممتلكات وشُردت مئات من الأسر. وأفادت العملية المختلطة في ١١ أيار/مايو ٢٠١٥ بأن ١٠٥ أشخاص على الأقل ممن ينتمون إلى جانب المعاليا قد قُتلوا وجُرح ٦٠، بينما خسر ١٥ من الرزيقات أرواحهم. ونُقل الجرحى إلى عديلة والخرطوم بدعم من العملية المختلطة. وخفت حدة القتال في ١٢ أيار/مايو في أعقاب انتشار القوات الحكومية وجهود الوساطة التي بذلها كل من السلطات المحلية والزعماء التقليديين ووفد مرسل من الخرطوم.

١١ - وكذلك استمرت أنشطة الجماعات شبه العسكرية العديدة المزعزعة للاستقرار في تصعيد حدة التوتر بين المجتمعات المحلية. وفي شمال دارفور شن أفراد من قبيلة الزيادية العربية، أفادت التقارير بأنهم ينتمون إلى حرس الحدود والشرطة الاحتياطية المركزية، هجومين منفصلين على قبيلة البرتي يوم ٢٧ شباط/فبراير في قرية مكيسي بالقرب من مالحة، فقتلوا خمسة من البرتي وخطفوا ثمانية آخرين. وقد نُفذ الهجومان انتقاما للقتل المزعوم لخمسة من الزيادية على أيدي البرتي، وهي جريمة أنكرها البرتي. وعلى الرغم من توقيع اتفاق لوقف أعمال القتال في ٢٣ آذار/مارس بوساطة السلطات المحلية، استمرت هجمات الزيادية حتى نهاية آذار/مارس، وأدت إلى مقتل ما لا يقل عن ٣٣ من أفراد قبيلة البرتي و ١٤ من الزيادية ونزوح حوالي ٠٠٠ ٣٠ من أسر البرتي.

الجرائم واللصوصية

١٢ - ظلت أعمال العنف التي ترتكبها العصابات الإجرامية المنظمة، منتهزة فرصة وجود فراغ قانوني وأمني عام، تشكل شاغلا لسكان دارفور. وسجلت العملية المختلطة ما مجموعه ٣١٦ جريمة خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، بالمقارنة إلى ٦١ جريمة وقعت خلال الفترة السابقة. ولا يزال العنف ونشاط العصابات يتركز في المراكز الحضرية الرئيسية وفي محيط مخيمات المشردين داخليا. وشملت الجرائم الأكثر شيوعا عمليات السطو والهجمات المسلحة (١٧٨ حادثا)، وإطلاق النار المميت (٢٣ حادثا)، والاعتداء (٢٥ حادثا)، والعنف الجنسي والجنساني (٣٧ حادثا)، واختطاف السيارات (١١ حادثا)، واختطاف الأشخاص

(٨ حوادث)، وسرقة الماشية (١٩ حادثا)، وإشعال الحرائق (١٥ حادثا). وارتكبت المليشيات العربية والجماعات المسلحة مجهولة الهوية أغلبية هذه الجرائم.

١٣ - وظلت عمليات الاختطاف تشكل أسلوبا قسريا يستخدمه شتى القبائل في دارفور للحصول على مبالغ الدية المطلوبة من قبائل أخرى. وفي ٢٦ شباط/فبراير اختطفت مجموعة من العرب المسلحين أحد المشردين داخليا من أفراد قبيلة المساليت في مخيم أردمتا، وطلبت فدية للإفراج عنه. وفي ٢١ نيسان/أبريل اختطف أفراد من جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد أحد البدو العرب بدعوى أنه قتل فردا آخر من عناصر ذلك الجيش وقبضوا مبلغ ٠٠٠ ٥٠ جنيه سوداني مقابل إطلاق سراحه.

١٤ - وقد أثّر غياب السلطات الحكومية عن المناطق النائية في إنفاذ القانون، واستمر عدم كفاءة النظام القضائي في المساهمة في ثقافة الإفلات من العقاب وتكرار الجرائم. وفي ٢٦ شباط/فبراير، أطلق رجلان مسلحان النار فأوديا بحياة اثنين من المشردين داخليا وأصابا مشردا آخر بجروح في أويور بالقرب من زالنجي بوسط دارفور. وفي ٤ آذار/مارس، أطلق جندي من القوات المسلحة السودانية النار عشوائيا على مجموعة من الأشخاص في سوق بالفاشر، فقتل شخصا واحدا وأصاب أربعة آخرين بجروح. وفي ٧ نيسان/أبريل، هاجم رجال مسلحون مجهولو الهوية مركبة تجارية في شق جراب بشرق دارفور، فقتلوا خمسة من الركاب وأصابوا سبعة آخرين بجروح. وفي حادثة مماثلة وقعت في ٢ أيار/مايو، هاجم رجال مسلحون مجهولو الهوية حافلتين في حجر همان بالقرب من كبكابية. وأسفر الهجوم عن مقتل ثلاثة أشخاص وإصابة ثمانية آخرين بجروح.

١٥ - وسُجل أيضا خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير اتجاه تصاعدي للعنف الجنسي والجنساني الذي يستهدف النساء والأطفال. وكان الضحايا في معظم الحوادث منهمكين في كسب رزقهم، ولم يُلق القبض على الجناة. وفي ٩ آذار/مارس اغتصب رجل مجهول الهوية إحدى المشردات داخليا بالقرب من طويلة بشمال دارفور، وهي في طريق عودتها من عملها في الزراعة. واغتصب رجلان مسلحان فتاتين أخريين في المنطقة نفسها في ١٧ آذار/مارس. وفي ١٣ نيسان/أبريل تعرضت إحدى المشردات داخليا، تُقيم في مخيم رواندا بالقرب من طويلة، للضرب والاغتصاب من طرف رجلين مجهولي الهوية كانا يرتديان الزي العسكري. وفي حادثة مماثلة حاول رجال مسلحون عرب في ١٥ نيسان/أبريل اغتصاب أربع مشردات داخليا ينتمين لقبيلة المساليت بالقرب من مخيم سيسي. وتدخل أحد الذكور من المشردين داخليا، وفي خضم ذلك أُصيب أحد الجناة بجروح. فحاصرت مجموعة من الرجال العرب المسلحين المخيمَ وطالبت بتعويض قدره ٠٠٠ ٥ جنيه سوداني لعلاج الجاني المصاب. وبسبب

انعدام ثقة الضحايا وأسرهم في قدرة الحكومة على إجراء التحقيق كما ينبغي، وغياب الشرطة الحكومية عن بعض المناطق، والخوف من الانتقام، ووصمة العار الاجتماعية المرتبطة بالتعرض للعنف الجنسي، استمرت قلة الإبلاغ عن حالات العنف الجنسي والجنساني.

باء - أمن الانتخابات

١٦ - شهدت الفترة المشمولة بهذا التقرير إجراء الانتخابات العامة في السودان في الفترة من ١٣ إلى ١٦ نيسان/أبريل. وجرت أنشطة الاقتراع دون وقوع حوادث أمنية كبيرة، بينما أفادت الأنباء بانخفاض إقبال الناخبين. غير أنه خرجت مظاهرات ضد العملية الانتخابية في عدد من مخيمات المشردين داخليا، كان بعضها في مخيمَيْ الحميدية والحصاحيصا بوسط دارفور، ومخيم كلمة بجنوب دارفور، ومخيمي موريي وروجاتاس بغرب دارفور. وفي ١٣ نيسان/أبريل، فرقت قوات الشرطة الحكومية مظاهرة في مخيم موريي للمشردين داخليا الذي يقع غرب دارفور، وفي خضم ذلك أُصيب ستة مشردين داخليا وثلاثة من رجال الشرطة بجروح. وبالإضافة إلى ذلك اعتقلت شرطة مكافحة الشغب في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠ طالبا عند تفريقها مظاهرة شارك فيها نحو ٢٠٠ طالب في جامعة الفاشر. وأُصيب سبعة من رجال الشرطة وعدد غير مؤكد من الطلاب بجروح في الحادثة. وتفيد تقارير وسائط الإعلام بوقوع اشتباكات عنيفة بين طلاب مؤيدين لحزب المؤتمر الوطني وطلاب من دارفور في الخرطوم وأم درمان وبورتسودان.

جيم - بيئة العمليات

الهجمات التي شُنّت على العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

١٧ - خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، سُجل وقوع ٦٠ حادثة وعمل عدائي ضد العملية المختلطة وأفرادها في جميع أنحاء دارفور، بالمقارنة إلى ٤٦ حادثة سجلت في الفترة السابقة. وشملت هذه الحوادث والأعمال العدائية شنّ هجمات مسلحة واختطاف سيارات (٩ حوادث)، وأعمال سطو وقطع طرق (١٨ حادثا)، واقتحام مكاتب والسطو عليها وسرقة محتوياتها (٣٣ حادثا). وسُجل ما لا يقل عن ١٢ من أصل ١٨ حادثة سطو بالسلاح استهدفت موظفي العملية المختلطة في الفاشر. ووقعت جميع هذه الحوادث في المنطقة الآمنة التي أنشأتها العملية المختلطة بدعم من الشرطة الدبلوماسية التابعة للحكومة، مما أسفر عن بيئة يسود فيها انعدام الأمن، وأجبر العملية المختلطة على إعادة تخصيص موارد إضافية لكفالة أمن موظفيها. وسُجل أيضا خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير العديد

من حوادث الإجرام البسيط مثل إلحاق أضرار بممتلكات العملية المختلطة، منها ثلاث حوادث على الأقل استهدفت شبكةَ تزويد مواقع أفرقة البعثة بالمياه.

١٨ - وفي ٢٣ نيسان/أبريل هاجم نحو ٤٠ رجلا مسلحا مجهولو الهوية جنودا من القوات التابعة للعملية المختلطة كانوا يحمون مركزا للتزويد بالمياه في كاس. وردّت قوات العملية المختلطة على الهجوم بقوة وصدّته، وقتلت في تبادل إطلاق النار الذي أعقب ذلك أربعة من مرتكبي الهجوم وأصابت آخر بجروح. وأُصيب خلال الحادث اثنان من حفظة السلام بجروح، واستولى الرجال المسلحون على مركبتين تابعتين للعملية المختلطة. وطاردت قوات البعثة مرتكبي الهجوم ونجحت في استرداد المركبتين. وسُلّمت جثث أفراد المليشيا الأربعة الذين قُتلوا إلى مفوض الشرطة لدى الحكومة السودانية وقائد القوات المسلحة العسكرية في السودان اللذين زارا موقع الفريق في وقت لاحق ذلك المساء.

١٩ - وفي صبيحة اليوم التالي، لوحظ تقدم ما يقرب من ١٥٠ من الرجال المسلحين مجهولي الهوية على متن الخيول نحو موقع الفريق في كاس، مما استدعى إيفاد قوة الرد السريع التابعة للعملية المختلطة من نيالا إلى موقع الفريق في كاس لتدعيمه. وتعرضت قوة الرد السريع لهجوم بالقرب من موقع الفريق وردّت بإطلاق النار. وأُصيب أربعة من حفظة السلام بجروح في الهجوم. وبعد مرور ٢٠ دقيقة من تبادل إطلاق النار، تدخلت القوات الحكومية وتوقف الاشتباك. وبعد وقوع هذه الحادثة الثانية، اتصلت العملية المختلطة بالحكومة السودانية على كل من المستويين المحلي والوطني لحثها على إجراء تحقيق سريع وشامل لكفالة تقديم مرتكبي الهجومين إلى العدالة. غير أنه في الأيام التالية، اتهم مسؤولون حكوميون العملية المختلطة بقتل مواطنين سودانيين عزّل في كاس، وادّعوا أن عددا منهم قُتل داخل معسكر العملية المختلطة، مما يشكل انتهاكا لاتفاق مركز القوات وقواعد الاشتباك. وبعد توجيه هذه الاتهامات، احتشد عدد كبير من الرجال المسلحين وطوقوا موقع الفريق في كاس مهددين العملية المختلطة، وطلبوا دفع الدية عن الأشخاص الذين قتلوا أثناء الهجومين على البعثة. وتفرق حشدهم في ٢٧ نيسان/أبريل.

٢٠ - وفي ٧ أيار/مايو، وصل أفراد مسلحون من الشرطة الدبلوماسية التابعة للحكومة إلى بوابة الدخول الرئيسية لمقر العملية المختلطة في الفاشر على متن ثلاث مركبات مزوّدة برشاشات. ودخلوا عنوة المجمع للمطالبة بدفع بدلاتهم الشهرية عن الخدمات التي قدموها في إطار مركز العمليات الأمنية المشتركة. وتوقف سير الأنشطة في البوابة لمدة ستّ ساعات إلى أن سُوّيت المسألة. وكان ذلك ثاني حادث من نوعه تقوم فيه عناصر مسلحة تابعة للحكومة بانتهاك حرمة أماكن عمل العملية المختلطة خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير.

ففي ١٤ نيسان/أبريل قامت الشرطة الحكومية، وهي تطارد طالبا من جامعة الفاشر فرّ بعد مشاركته في مظاهرة، باقتحام المجمع وإلقاء القبض على الطالب وهو يحاول البحث عن ملاذ داخل المعسكر.

٢١ - وفي ١٣ أيار/مايو أطلق أفراد من الاستخبارات العسكرية التابعة للقوات المسلحة السودانية طلقات تحذيرية على طائرة مروحية تابعة للعملية المختلطة زُعم أنها حلقت فوق معسكرهم في مهاجرية بشرق دارفور. ونصح أفراد الاستخبارات العسكرية البعثة بتفادي التحليق فوق مواقعهم في المستقبل.

الهجمات على وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والعاملين في المجال الإنساني

٢٢ - ظلت البيئة الأمنية المتدهورة في أجزاء من دارفور تترك آثارا بالغة على سلامة وأمن العاملين في المجال الإنساني وممتلكات الوكالات الإنسانية. فأعمال اختطاف السيارات والنهب واللصوصية بشكل عام تحدّ من قدرة الجهات العاملة في المجال الإنساني على تقديم المساعدة وتزيد من تكاليف القيام بذلك، مما يجعل الوضع غير مطاق. وفي معظم مناطق دارفور، تعتمد وكالات الأمم المتحدة بشكل كبير على العملية المختلطة للقيام بالحراسة وتأمين المناطق وتوفير القدرات اللوجستية، باعتبارها وسيلة للتخفيف من حدة المخاطر الأمنية والعوائق التي تعترض تنفيذ أعمالها.

٢٣ - وسجلت العملية المختلطة ما مجموعه ٤٠ حادثا إجراميا تعرضت لها الجهات العاملة في المجال الإنساني خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، وهو رقم يمثل انخفاضا نسبيا عن الـ ٧٣ حادثا المسجلة في الفترة السابقة. وشملت هذه الحوادث هجوما مسلحا واحدا، وسبعة من حوادث اختطاف السيارات، وخمسة من حوادث السطو أو قطع الطرق، و ٢٧ حالة من حالات اقتحام المكاتب والسطو عليها وسرقة محتوياها. ولم تُسترد إلا ثلاث من المركبات السبع المختطفة.

٢٤ - ومن أبرز الحوادث ما وقع في ١٠ آذار/مارس، حيث هاجمت مجموعة مسلحة مجهولة الهوية قافلة تتكون من ١٩ شاحنة لوجستيات تابعة لبرنامج الأغذية العالمي كانت تحت حراسة العملية المختلطة في قرية نيي بشمال دارفور. وأسفر الحادث عن إصابة سائق من الموظفين الوطنيين في العملية المختلطة بجروح خطيرة وإجلائه إلى الفاشر. وخلال الحادث تبادلت قوات العملية المختلطة المكلفة بحراسة القافلة إطلاق النار مع المهاجمين الذين لاذوا بالفرار فيما بعد وأخذوا معهم ثلاث مركبات وصهريج وقود مؤجرا وبعض المواد الغذائية.

واستُردت المركبات الثلاث فقط. وفي ١٢ أيار/مايو اختطفت مجموعة من الرجال المسلحين سيارة من سيارات برنامج الأغذية العالمي في أم دخن بوسط دارفور. واستردت الشرطة الحكومية المركبة في اليوم نفسه، غير أنه لم يُلق القبض على الجناة ولا يزال التحقيق جاريا.

ما فُرض على العملية المختلطة من تقييدات للحركة ومنع الوصول ورفض إصدار التصاريح اللازمة

٢٥ - ظلت العملية المختلطة تواجه فرضَ قيود على حركتها ومنعَها من الوصول ورفض منحها التصاريح الأمنية اللازمة لتنفيذ دورياتها وأنشطتها الأخرى. وواجهت العملية المختلطة خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير ٢٤ من حالات التقييد، بالمقارنة إلى ٣٩ حالة تقييد في الفترة السابقة. وفرضَ القيود في أغلب الأحيان مسؤولون محليون في مناطق تجري فيها أعمال قتال بين القوات الحكومية وفصائل المتمردين أو مناطق توقفت فيها هذه الأعمال مؤخراً. وفي هذا الصدد، فمنذ إيفاد آخر بعثة تقييم مشتركة بين الوكالات إلى جبل مرة في حزيران/يونيه ٢٠١٤، لم تُصرح السلطات للعملية المختلطة بمرافقة مقدمي المساعدة الإنسانية إلى جبل مرة لحراستهم وأصرت على أن الشرطة الحكومية هي من ينبغي أن توفر الحراسة المسلحة لوكالات المعونة.

٢٦ - وفرضت السلطات المحلية أيضا عقبات بيروقراطية، لا سيما فيما يتعلق بتوفير التراخيص الإدارية، مما أعاق إنجاز مهام محددة صدر بها تكليف. وفي أعقاب الحادثين اللذين وقعا في كاس بجنوب دارفور يومي ٢٣ و ٢٤ نيسان/أبريل، منعت السلطات الحكومية قوافل تموين العملية المختلطة التي انطلقت من نيالا من الوصول إلى موقع الفريق في كاس في ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ نيسان/أبريل، ثم سمحت لها بالمرور في آخر المطاف في ٢٩ نيسان/أبريل.

٢٧ - وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، رفضت الحكومة السودانية التصريح لـ ٦٨ من أصل ٢ ١٨٩ طلعة جوية مقررة للعملية المختلطة، مقارنة برفضها التصريح لـ ٣٠ من أصل ٣ ٩١٠ طلعات جوية خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وفُرضت قيود على الرحلات الجوية في أعقاب تعرض قوات العملية المختلطة للهجوم في كاس، حيث أُلغيت ٤٩ رحلة من بين ٩٤٩ رحلة جوية مقررة في الفترة بين ٢٨ و ٣٠ نيسان/أبريل. وفي ٣٠ نيسان/أبريل، أبلغت السلطات الحكومية البعثة بأنه لن يُسمح لها بعد الآن بالقيام برحلات جوية مباشرة من مواقع أفرقتها في جنوب دارفور إلى مقر البعثة في الفاشر، وأنه سيكون على جميع الرحلات الجوية أن تمرّ عبر نيالا. وأُلغي عدد من الرحلات الجوية نتيجة لهذه التغييرات وحالات التأخير التي لم يسبق لها مثيل في إصدار التصاريح للكشوف

الاعتيادية المقدمة طبق الأصول لرحلات الطائرات الثابتة الأجنحة والطائرات المروحية المستعملة في نقل الركاب والبضائع على طول المحور الرئيسي الذي يربط البعثة من الخرطوم بالفاشر، ومن الفاشر بالقطاعات الشرقي والجنوبي والغربي. وقد أثرت هذه التقييدات بشكل كبير في عمليات العملية المختلطة، حيث تسبّبت في تأخير تناوب القوات وتموين العمليات وحركة الموظفين المدنيين، وزيادة التكاليف نتيجة الاضطرار إلى إضافة مزيد من الرحلات الجوية لتغطية عمليات القطاعات.

٢٨ - وفي ٢٦ نيسان/أبريل رفض جهاز الأمن والمخابرات الوطني السماح بالإجلاء الطبي الجوي العاجل لجندي إثيوبي مصاب من حفظة السلام من مكجر إلى نيالا، بدعوى شواغل أمنية. وتُوفي في اليوم نفسه هذا الجندي من حفظة السلام، الذي كان قد أُصيب في حادث.

حالات منع وصول الجهات العاملة في المجال الإنساني والقيود التي فرضت عليها

٢٩ - في حين أمكن توفير المساعدة الأساسية إلى عشرات الآلاف من المشردين حديثا، لم يتم التوصل بعدُ إلى حل للصعوبات التي أُبلغ بها سابقا والتي ينجم عنها إيصال المساعدة الإنسانية بشكل جزئي أو إيصالها متأخرة، كما يدل على ذلك استمرار عدم تمكن الجهات العاملة في المجال الإنساني من الوصول إلى مناطق بوسط دارفور تفيد الأنباء بأنها الأكثر تضررا من العمليات التي تنفذها الحكومة ضد الجماعات المسلحة. فباستثناء جلدو، واصلت السلطات منع الوصول إلى المواقع الأخرى في جبل مرة، على الرغم من ورود تقارير من المسؤولين المحليين والشركاء في تقديم المساعدة الإنسانية عن تزايد الاحتياجات وتشرد عشرات الآلاف من الأشخاص.

٣٠ - وبالإضافة إلى ذلك رفضت السلطات المحلية في زالنجي الطلب الذي تقدمت به إدارة المعونة الإنسانية والحماية المدنية التابعة للمفوضية الأوروبية للقيام بزيارات رصد لتفقد المشاريع التي تنفذ في المواقع الميدانية النائية. وهذه هي المرة الثالثة هذه العام التي ترفض فيها السلطات المحلية السماح بوصول الجهات المانحة لرصد مشاريعها في وسط دارفور. ويعيق هذا الرفض الجهود التي تبذلها منظمات المعونة في دارفور من أجل تعبئة الموارد، الأمر الذي يسهم في خلق صعوبات أوسع في التمويل. وفي وقت إعداد هذا التقرير، لم يقدم سوى ٢٨٠ مليون دولار من أصل مبلغ قدره ١ ٠٣٥ مليون دولار يلزم لتلبية الاحتياجات الإنسانية في جميع أنحاء السودان في عام ٢٠١٥ (٢٧ في المائة).

التأشيرات

٣١ - خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، منحت الحكومة ٥٩٥ تأشيرة، منها تأشيرات لـ ٣٥ مدنيا، ومتطوع واحد من متطوعي الأمم المتحدة، و ٩٤ عسكريا، و ٢٤٢ فردا من أفراد الشرطة و ١٣٢ مقاولا، و ١٠ خبراء استشاريين، و ٦٨ زائرا رسميا، و ١٣ مُعالا. ولكن الصعوبات الناجمة عن رفض إصدار تأشيرات الدخول أو تأخر صدورها لا تزال تضر بقدرة البعثة على تنفيذ ولايتها، لا سيما لما يسببه ذلك من ثغرات في نشر الأفراد المُعَيَّنين لملء الشواغر القائمة التي تكون أساسية في بعض الأحيان. وقد رُفضت سبعة طلبات للحصول على تأشيرات للدخول، منها تأشيرات لشاغلي وظائف شاغرة رفيعة المستوى. وقد مثلت حالات الرفض هذه تحديا كبيرا للقيادة العليا للعملية المختلطة، يحول دون التنفيذ الكامل لتوصيات الاستعراض الاستراتيجي.

ثالثا - تنفيذ الولاية

٣٢ - واصلت البعثة تركيزها خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير على الأولويات الاستراتيجية الثلاث التي تبلورت في وثيقة النقاط المرجعية المنقحة (انظر الوثيقة S/2014/279) التي أقرها مجلس الأمن في قراره ٢١٤٨ (٢٠١٤) وأيضا في قراره ٢١٧٣ (٢٠١٤).

ألف - دعم عملية السلام الشاملة

الوساطة الرفيعة المستوى والحوار الوطني

٣٣ - خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، وقّع فصيل منشق عن جيش تحرير السودان/فصيل مني ميناوي يوم ٢٦ آذار/مارس اتفاق سلام مع حكومة السودان في نجامينا. والفصيل المعروف باسم ''حركة/جيش تحرير السودان - مجموعة الإصلاح'' يقوده قائد سابق لجيش تحرير السودان/فصيل مني ميناوي، ويتألف من حوالي ٤٠٠ مقاتل. و لم ترد في الاتفاق، الذي قامت حكومة تشاد بالوساطة فيه، أي إشارة إلى وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، بل نصَّ على العفو العام عن جميع أعضاء المجموعة، وإدماج عدد محدود من محاربيها في القوات المسلحة السودانية، وعلى نزع سلاح ما تبقى من الأعضاء وتسريحهم وإعادة إدماجهم. وهذه المبادرات الموازية، التي تجري خارج إطار وثيقة الدوحة للسلام في دارفور أو الجهود الجارية التي يبذلها فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، تهدف إلى تشتيت حركات التمرد عن طريق إضعاف كل حركة على حدة، وإضعاف تحالف الجبهة الثورية السودانية بوجه عام.

٣٤ - ولم يحرَز أي تقدم ملموس فيما يتعلق بالمفاوضات المباشرة بين حكومة السودان والحركات المسلحة غير الموقعة على وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، على الرغم من الجهود التي بذلها فريق الاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ، وكبير الوسطاء المشترك، والمبعوث الخاص للسودان وجنوب السودان، وقد عُلقت المحادثات المباشرة منذ أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. وكذلك وصلت إلى طريق مسدود عملياتُ التحضير للحوار الوطني السوداني بين الحكومة والمعارضة السياسية والحركات المسلحة وممثلي المجتمع المدني، نظرا لعدم التمكن من عقد الاجتماع الإجرائي السابق للحوار الذي كان مقررا عقده في أديس أبابا يومي ٢٩ و ٣٠ آذار/مارس (انظر الفقرة ٣٦).

٣٥ - وسعيا لتنشيط عملية الحوار الوطني قبل عقد الانتخابات، قامت وزارة الخارجية الألمانية، بالتعاون مع مؤسسة بيرغهوف ومؤسسة العلوم والسياسة الألمانية، بدعوة ممثلي نداء السودان (حزب الأمة الوطني، والجبهة الثورية السودانية، وقوى الإجماع الوطني، ومبادرة المجتمع المدني) لحضور اجتماع عقد في برلين في الفترة من ٢٤ إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٥. وأسفر الاجتماع عن التوقيع على ''إعلان برلين''، الذي أعرب المشاركون فيه عن استعدادهم للانخراط في الاجتماع التحضيري للحوار الوطني الذي سيعقده فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ. وكرروا دعوة الحكومة إلى اتخاذ التدابير من أجل تهيئة بيئة مواتية لنجاح ذلك الحوار، بما في ذلك تشكيل حكومة انتقالية وتأجيل الانتخابات، وإطلاق سراح جميع السجناء السياسيين، وإلغاء التعديلات الدستورية التي اعتمدها المجلس الوطني في كانون الثاني/يناير عام ٢٠١٥.

٣٦ - وبناء على نتائج اجتماع برلين، دعا الفريق الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ الحكومة والأحزاب السياسية المتحالفة معها، وشركاء المعارضة السياسية، والحركات المسلحة والمجتمع المدني، إلى اجتماع لمناقشة الآليات والهياكل وعمليات اتخاذ القرار وطرائق التنفيذ والضمانات اللازمة لإجراء حوار وطني يشمل الجميع ويتسم بالمصداقية. وعلى الرغم من أن هذا الاجتماع الإجرائي السابق للحوار كان من المقرر عقده مبدئيا يومي ٢٩ و ٣٠ آذار/مارس في أديس أبابا، أصدر حزب المؤتمر الوطني في ٢٩ آذار/مارس بيانا أعلن فيه قرار عدم حضور الاجتماع بسبب توجيه الدعوة إلى جميع قوى المعارضة وليس إلى اللجنة التحضيرية للحوار الوطني وحدها. وفي أعقاب إلغاء الاجتماع، أدانت جميع الجهات المعنية في المعارضة قرار الحكومة بالمضي قدما في الانتخابات ودعت إلى توفير بيئة مواتية تتيح إجراء حوار وطني شامل يتسم بالمصداقية.

٣٧ - وكذلك دعت الحركات المسلحة في دارفور إلى وقف الأعمال العدائية وتيسير وصول المساعدات الإنسانية كأساس لمشاركتها المستقبلية في الحوار الوطني. وفي ٤ نيسان/أبريل أصدر الموقعون على نداء السودان بيانا يدعو إلى اتباع نهج جديد يتوخى منح ولاية أقوى للفريق الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، من أجل قيادة عملية شاملة تركز على إنهاء النزاعات العنيفة المستمرة في السودان، وحماية حقوق الإنسان، وتيسير التحول الديمقراطي. وطالبوا أيضا بإنشاء حكومة وطنية تشرف على إدارة ذلك الحوار وتنفيذه.

٣٨ - وجرت الانتخابات الوطنية في السودان، التي قاطعتها جميع قوى المعارضة الرئيسية، في الفترة من ١٣ إلى ١٦ نيسان/أبريل. وفي ٢٧ نيسان/أبريل أعلنت المفوضية القومية للانتخابات أن الرئيس البشير فاز في الانتخابات بحصوله على نسبة ٩٤,٥ في المائة من الأصوات، وأن حزب المؤتمر الوطني ضمن الأغلبية بحصوله على ٣٢٣ من أصل ٤٢٦ مقعدا في المجلس الوطني. ولا يبدو أن الانتخابات العامة حققت أي تحول ملحوظ في الديناميات السياسية في دارفور. ويمكن تفسير ذلك بانعدام المشاركة النشطة للسكان في العملية الانتخابية على ما يبدو، ومقاطعتها من جانب المعارضة، بما في ذلك الجماعات المتمردة في دارفور.

٣٩ - وأعرب الرئيس البشير، في خطاب عام ألقاه عقب الإعلان، عن امتنانه للناخبين السودانيين، وأكد مجددا رفضه لأي انتقاد للعملية الانتخابية. وادعى ممثلو المعارضة بدورهم أن المقاطعة نجحت في إفقاد العملية لمصداقيتها، وأعلنوا عن رفضهم لنتائج الانتخابات.

تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور

٤٠ - لم تُحرز حكومة السودان وحركة التحرير والعدالة وحركة العدل والمساواة السودانية حتى الآن سوى تقدم محدود في تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور. ففي نهاية شباط/فبراير، انقسمت حركة التحرير والعدالة مشكلة حزبين سياسيين جديدين، أحدهما بقيادة الرئيس السابق للحركة التيجاني السيسي، والآخر بقيادة أمينها العام بحر إدريس أبو قردة. ولم تتمكن الحكومة من منع هذا الانقسام ولكنها سمحت للحزبين بالتنافس على المقاعد الشاغرة في دارفور خلال الانتخابات. ولم تستكمل حركة العدل والمساواة السودانية من جانبها عملية تحولها إلى حزب سياسي، ولكنها قدمت مرشحين خلال الانتخابات.

٤١ - وفي ١٦ آذار/مارس، سافر الممثل الخاص المشترك بالنيابة إلى الدوحة للتشاور مع حكومة قطر بشأن مستقبل وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، في ضوء الجدول الزمني والمواعيد النهائية لتنفيذ بعض أحكامها المحددة، ولا سيما تلك المتعلقة بالسلطة الإقليمية

لدارفور، وصندوق التنمية الإقليمية لدارفور. واستنادا إلى الوثيقة، من المقرر إنهاء السلطة الإقليمية لدارفور رسميا بحلول ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٥، أي بعد أربع سنوات من التوقيع على عملية الدوحة، على أن يحدد عن طريق الاستفتاء ما إذا كان سيتم تمديدها أو إلغاؤها. ولم يُعقد الاستفتاء حتى الآن. ولكن إدراج وثيقة الدوحة للسلام في الدستور الوطني في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ يشير إلى أن السلطة الإقليمية لدارفور ستظل قائمة بعد ١٤ تموز/يوليه.

٤٢ - واختتمت بنجاح خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير المرحلة الأولى من عملية الحوار والمشاورات على الصعيد الداخلي في دارفور. وعقدت اجتماعات التوعية المجتمعية على المستوى المحلي مع جميع أصحاب المصلحة في جميع أنحاء دارفور. وركزت الاجتماعات على تحديد المسائل ذات الأولوية التي ينبغي تناولها في كل منطقة محلية، واختارت ممثلين للمرحلة الثانية من العملية التي من المقرر تنفيذها في نهاية أيار/مايو. وأتاحت حكومة السودان مليوني دولار كجزء من مساهمتها في تمويل لعملية. ويشكل ذلك تطورا إيجابيا في ضوء ما تواجهه العملية من صعوبات تمويلية بالغة أثارت تساؤلات بشأن مستقبل المشاورات التي بدأت في إطارها.

٤٣ - وبدأت في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٥ الترتيبات الأمنية النهائية للمقاتلين السابقين في حركة التحرير والعدالة البالغ عددهم ٥٢٥ ٦ مقاتلا سابقا. وخلال معالجة هذه الحالات تبين أن ٠١٨ ٢ من المقاتلين السابقين فقط مؤهلون لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، منهم ٣١٤ امرأة. وسيُدمج نحو ٠٠٠ ١ من المقاتلين السابقين في القوات المسلحة وقوات الشرطة السودانية، في حين يُسرح العدد المتبقي البالغ ٠١٨ ١ مقاتلا وتوفر لهم فرص إعادة الإدماج. وتقدم العملية المختلطة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساعدة التقنية إلى لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في السودان، ومفوضية تنفيذ الترتيبات الأمنية في دارفور، من أجل التخطيط والتنفيذ لتسريح وإعادة إدماج المقاتلين السابقين الذين تم تحديدهم.

باء - حماية المدنيين

توفير الحماية المادية

٤٤ - انخفض مجموع عدد الدوريات التي سيَّرتها العملية المختلطة خلال الفترة قيد الاستعراض بالمقارنة مع الفترة السابقة، وذلك بسبب عدم سماح القوات الحكومية بوصول الهيئات المعنية. ونظمت العملية المختلطة ما مجموعه ٣٧٦ ١٠ دورية، شملت ٥٦٧ ٥ دورية روتينية، و ٦٨٢ دورية قصيرة المدى، و ٢٠٤ دوريات بعيدة المدى، و ٠٠٧ ٢ دوريات

ليلية، و ١٧٨ دورية مسلحة لحراسة العمليات الإنسانية، و ٧٣٨ ١ دورية لحراسة العمليات اللوجستية والإدارية. وجرت تغطية ما مجموعه ٠٠٨ ٥ قرى خلال هذه الدوريات.

٤٥ - ونظمت شرطة العملية المختلطة ٢٨٢ ٤ دورية، شملت ١٨٧ ٢ دورية لبناء الثقة في صفوف جماعات المشردين داخليا، و ٠٩٥ ٢ دورية مُعدَّة خصيصا لتلبية الاحتياجات الأمنية للمدنيين الأضعف. وبالإضافة إلى إبراز وجود البعثة بالقرب من المخيمات والقرى التي يقيم فيها المشردون داخليا، وفرت هذه الدوريات فرصة لأفراد الجيش والشرطة والموظفين المدنيين للعمل معا على تقييم المخاطر في مجال الحماية وجمع المعلومات لأغراض مؤشرات الإنذار المبكر.

٤٦ - ولا تزال منطقة جبل مرة هي المنطقة الأشد اضطرابا، نظرا لتضرر سكانها المدنيين من العمليات العسكرية للقوات المسلحة السودانية وجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد. وقد نزح مدنيون من عدد من القرى الواقعة بالقرب من بلدتي قولو، وروكرو، ومن المناطق الواقعة بالقرب من جبل مرة، إلى مخيمات المشردين داخليا في جلدو ونرتتي وزالنجي. واستمرت العملية المختلطة في توفير الحماية لهؤلاء المشردين داخليا، بوسائل منها تسيير مزيد من الدوريات إلى مخيمات المشردين داخليا والمواقع التي يوجدون فيها.

٤٧ - وفي شمال دارفور، واصلت العملية المختلطة تركيزها على حماية الفئات الأضعف، كالنساء، وتنظيم المبادرات التي تناسب احتياجات هذه الفئات إلى الحماية. وتحقيقا لهذه الغاية شكلت لجنتا حماية في مخيمي فتابرنو وكساب للمشردين داخليا الواقعَين في محلية كتم يومي ٢٩ و ٣٠ آذار/مارس، وشملت اللجنتان ممثلات من النساء وزعماء آخرين للجماعات المحلية، فضلا عن عناصر تابعة للعملية المختلطة من موقع الفريق في كتم، وذلك من أجل تنسيق أنشطة الحماية ذات الصلة، بما في ذلك دوريات جمع الحطب في المنطقة. وفي جنوب دارفور، أعيد تنشيط دوريات الحراسة لجمع الحطب في مخيمي كلمة والسلام للنازحين داخليا في أعقاب ازدياد عدد الهجمات على النساء اللواتي يقمن بأنشطة لكسب الرزق.

٤٨ - ولا يزال النـزاع الطائفي أيضا يغذي الحاجة إلى المساعدات الإنسانية، وبخاصة في المناطق المحية بمليط بشمال دارفور وكتيلا بجنوب دارفور. وأجلت السلطات في البداية إيفاد بعثة مشتركة بين الوكالات إلى مليط والمناطق المجاورة، لكن فريقا وصل إلى المنطقة في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ نيسان/أبريل. وكان المشردون قد انتشروا في منطقة شاسعة، مما شكل تحديا أمام عملية جمع بيانات شاملة عن الاحتياجات. وأصلح الشركاء في مجال العمل الإنساني محطة المياه في مستشفى مليط؛ وأوصل الشركاء في المجال الصحي اللوازم الطبية والأدوية الأساسية إلى مختلف المرافق الصحية بالقدر الذي يكفي ٠٠٠ ٢٤ شخص

لمدة شهر واحد. وفي كتيلا قدم شركاء العمل الإنساني الدعم في مجالي المياه والصرف الصحي إلى أكثر من ٣ ٠٠٠ شخص، فضلا عن تقديم المساعدة الغذائية الأولية إلى نحو ١ ٨٠٠ شخص من الفئات الضعيفة.

٤٩ - وإثر مشاورات مستفيضة بين البعثة والوكالات الإنسانية والسلطات المحلية، نُقل إلى مواقع جديدة مجاورة ما يبلغ عدده ٧ ٢٢٢ من المشردين داخليا ممن لجأوا إلى موقع فريق العملية المختلطة في أم برو في كانون الثاني/يناير، وسجلتهم الوكالات. وقد اتُخذ هذا القرار نظرا للاكتظاظ المفرط والافتقار إلى النظافة في موقع الفريق، مما عرض المشردين داخليا والعاملين في المجال الإنساني وموظفي العملية المختلطة لمخاطر صحية. وترصد البعثة الحالة الأمنية في المنطقة، حيث سيَّرت دوريات لبناء الثقة في القرى الأصلية للمشردين داخليا من أجل تقييم ظروفهم المعيشية. وبدأ بعض المشردين داخليا منذ نيسان/أبريل، في العودة إلى قراهم بسبب تحسن الحالة الأمنية. وشهدت ولايات دارفور في الوقت نفسه بعضا من أعلى معدلات الوفيات نتيجة لاستمرار تفشي مرض الحصبة في عدة أماكن، حيث وصل المرض في وقت إعداد التقرير إلى ٣٢ محلية في جميع أنحاء البلد، مما يبين الهشاشة الشديدة التي تعاني منها المنطقة إزاء حالات الطوارئ المتعلقة بالصحة العامة.

٥٠ - وواصلت العملية المختلطة جهود التخفيف من حدة المخاطر المتمثلة في مخلفات الحرب من المتفجرات، عن طريق تطهير المناطق المشتبه في خطورتها. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، تم تحديد أماكن ٤٦٧ قطعة من الذخائر غير المنفجرة وتدميرها في عمليات تطهير شملت ٢١ قرية. وجمعت العملية المختلطة أيضا أدلة على وجود قنبلتين عنقوديتين تم إلقاؤهما عن طريق الجو بالقرب من قرية كيريقياتي بشمال دارفور، وتم التخلص منهما على نحو آمن. وبعد أن انتهت العملية المختلطة من تدمير أكثر من ١,٩ مليون قطعة ذخيرة لأسلحة صغيرة انتهت مدة صلاحيتها في موقع فريق زمزم، فهي تخطط حاليا للاضطلاع بأنشطة مماثلة في نيالا بجنوب دارفور. ومن شأن أنشطة التطهير والتدمير المأمون لهذه القطع تعزيز سلامة المجتمع المحلي وأمنه. وتلقى ما يزيد على ٥٩ ٠٠٠ من المدنيين، من بينهم النساء والأطفال، رسائل توعية بمخاطر الذخائر المتفجرة عن طريق الاتصال المباشر، وبُثت رسائل عن السلامة إلى ما يقدر بـ ٢٥٠ ٠٠٠ من المدنيين عن طريق برامج الدراما الإذاعية.

٥١ - وفي إطار الجهود الرامية إلى تعزيز القدرات الوطنية، قامت العملية المختلطة بتدريب وتجهيز منظمة وطنية كي تضطلع بأنشطة إزالة الذخائر المتفجرة في دارفور. وبناء على طلب الشرطة الحكومية، جددت العملية المختلطة ثلاثة مرافق لتخزين الأسلحة والذخائر تابعة للشرطة الحكومية في الفاشر. ومن المقرر تقديم المزيد من المساعدات إلى الولايات الأربع

المتبقية في دارفور. وسيُوفر التدريب على إدارة الأسلحة والذخائر لأفراد الشرطة الحكومية. كما يجري التخطيط لتوفير فرص الاضطلاع بأنشطة مدرة للدخل المستدام للناجين من حوادث ناجمة عن الذخائر غير المنفجرة والأشخاص ذوي الإعاقة في جميع أنحاء ولايات دارفور الخمس.

تقديم الدعم اللوجستي والأمني للعمليات الإنسانية

٥٢ - سيَّرت العملية المختلطة خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير ٦٧ دورية حراسة مسلحة (بالمقارنة إلى ١٧٣ دورية في فترة التقرير السابق) من أجل تيسير إيصال المساعدات الإنسانية والاضطلاع ببعثات التقييم والرصد في مختلف أنحاء دارفور. وصاحبت أغلبية هذه الدوريات عمليات برنامج الأغذية العالمي، الذي أوصل ٣ ٠٠٢ طن من الأغذية إلى السكان المحتاجين في مواقع مختلفة في أنحاء دارفور.

٥٣ - وإضافة إلى ذلك تقاسمت العملية المختلطة مع منظمات المساعدة الإنسانية مصفوفة تبين قدرات التخزين في مواقع الأفرقة التابعة لها، للتمكين من نشر مواد الإغاثة بشكل مسبق تحسبا لحالات الطوارئ بالقرب من المناطق الساخنة. واستضافت البعثة ٨٠ من العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية في مرافقها السكنية في جميع أنحاء دارفور، كما تتقاسم مع بعض الوكالات عددا من مكاتبها القطاعية ومواقع أفرقتها. ولا تزال الأصول المتعلقة بالمساعدات الإنسانية مثل المركبات وغيرها من الآلات محتفظا بها داخل مرافق العملية المختلطة توخيا للسلامة والأمن. وفي إطار هذه الترتيبات، يُحتفظ حاليا بما مجموعه ١١٧ مركبة مملوكة للوكالات داخل مرافق العملية المختلطة.

٥٤ - ويستمر الشركاء في مجال العمل الإنساني في العمل على تلبية احتياجات المشردين حديثا، مع الاستمرار في تقديم الدعم الرئيسي للسكان المشردين على نطاق أوسع. وقد تسنى حتى وقت إعداد هذا التقرير إيصال المساعدة الإنسانية الأساسية إلى نحو ٥٠ ٠٠٠ من المشردين حديثا في ولايات شمال ووسط وجنوب دارفور. وبفضل انخفاض حدة التوترات بين القبائل في المنطقة، تمكنت منظمات المساعدة الإنسانية من الوصول إلى ٦ ٣٠٠ شخص ممن تعرضوا للتشريد منذ شهر حزيران/يونيه ٢٠١٤، وكان قد تعذر الوصول إليهم من قبل في مرلنقا بمحلية مكجر بوسط دارفور. وبناء على جهود الدعوة التي بذلها شركاء العمل الإنساني، تسنى استئناف العمليات الإنسانية في جنوب دارفور في ٣ أيار/مايو. واستؤنف توزيع الأغذية على ٢١ ١٦١ مستفيدا في مخيم دريج للمشردين داخليا بالقرب من نيالا. وفي كاس سمحت السلطات المحلية للمنظمة الدولية للرؤية العالمية بإجراء عملية توزيع عامة للأغذية على أكثر من ٥٥ ٠٠٠ شخص. ورُفعت أيضا القيود

المفروضة على حركة الدخول إلى مخيمات المشردين داخليا في نيالا، مما سمح للشركاء التنفيذيين بالوصول إلى مخيمات كلمة والسلام والصريف.

تهيئة بيئة ملائمة للحماية

٥٥ - كانت انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان الموثقة خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير مماثلة لتلك التي سُجلت خلال فترة التقرير السابق. فقد وثقت العملية المختلطة وقوع ١١٨ حالة من الانتهاكات والتجاوزات الجديدة المزعومة لحقوق الإنسان، طالت ٢٥٢ ضحية (من بينهم ١٧ قاصرا)، بالمقارنة إلى ٨٣ حالة طالت ١٩١ ضحية خلال فترة التقرير السابق. وتحققت العملية المختلطة من أن ٧٩ من هذه الحالات انطوت على انتهاك لحقوق الإنسان، في حين لا تزال ٣٩ حالة غير مؤكدة، رغم أن احتمالات وقوعها كبيرة استنادا إلى أدلة تم جمعها من مصادر مختلفة. ويُدعى أن قوات الأمن التابعة لحكومة السودان وبعض الكيانات العميلة ارتكبت ٥٥ من بين ١١٨ حالة، طالت ١٣٤ ضحية. ونُسبت الـ ٦٣ حالة المتبقية التي راح ضحيتها ١١٨ شخصا إلى رجال مسلحين مجهولي الهوية، كثيرا ما وصفهم الضحايا بأنهم ''رجال عرب مسلحون''. ووثقت العملية المختلطة حالات انتهاك للحق في الحياة، بلغ عددها ٢٥ حالة تركت ٤٧ ضحية؛ فضلا عن حالات انتهاك للحق في السلامة الجسدية بلغ عددها ٥١ حالة وتركت ١١١ ضحية (من بينهم سبعة قُصَر)؛ و ١٠ حالات اختطاف طالت ١٨ ضحية؛ وأربع حالات اعتقال واحتجاز تعسفيين طالت ٢٩ ضحية؛ و ٢٨ حالة عنف جنسي وجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، طالت ٤٩ ضحية (من بينهم خمسة قُصَر).

٥٦ - ولا يزال حق ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في الإنصاف مهدرا بسبب إحجام سلطات إنفاذ القانون عن العمل على متابعة القضايا التي أحيلت إليها. ويؤدي هذا الفشل في التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان إلى استمرار أجواء عدم الأمان المحيطة بالمدنيين في دارفور، ويسهم في انتشار ظاهرة الإفلات من العقاب. فعلى سبيل المثال، بلَّغ الضحايا سلطات إنفاذ القانون في السودان في ٣٠ حالة من أصل ١١٨ حالة تم توثيقها. ومع ذلك لم تُجر تحقيقات سوى في سبع قضايا، أسفرت عن القبض على خمسة أشخاص، أما في الحالات الـ ٢٣ المتبقية المبلغ عنها، فقد تأكدت العملية المختلطة عن طريق الاتصال بالضحايا و/أو الشهود من أن أجهزة إنفاذ القوانين لم تتخذ أي إجراء. وعزت السلطات الحكومية عدم إحراز التقدم في التحقيق في القضايا إلى النقص في قدرات سلطات إنفاذ القانون والافتقار إلى المعلومات عن هوية الجناة. بينما يعزو الضحايا وأسرهم ذلك إلى نقص الإرادة لدى السلطات للتحقيق في القضايا.

٥٧ - وقامت العملية المختلطة خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير بتدريب وتوعية الشركاء الوطنيين بشأن حقوق الأطفال وحمايتهم. واستهدف برنامج بناء القدرات كفالة سيطرة المجتمعات المحلية على برنامج حماية الطفل، وتعزيز رصد الانتهاكات الخطيرة لحقوق الطفل والإبلاغ عنها والتصدي لها ومنع وقوعها. وفي الفترة من ٣٠ آذار/مارس إلى ٢ نيسان/أبريل، قدمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة الدعم لدورة تدريبية بشأن وسائط الإعلام وآليات الإبلاغ قام بتيسيرها الرئيسان المشاركان لفرقة العمل المعنية بدارفور. واستفاد من الدورة ٢٢ عضوا في الفريق العامل التقني لوسط دارفور.

٥٨ - وبينت عملية المسح التي نفذتها العملية المختلطة خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير أن ١٩ فقط من أصل ٦٥ منطقة إدارية توجد بها محاكم رسمية، بينما لا توجد مراكز للشرطة الحكومية إلا في ٢٩ محلية. ويقوض هذا الأمر بشدة قدرة مؤسسات سيادة القانون في دارفور على المساهمة في مكافحة الجريمة والإفلات من العقاب. وقد بذلت السلطات القضائية في الوقت نفسه جهودها من أجل تحسين تحقيق العدالة وإتاحة اللجوء إليها. فقد افتُتحت خلال الفترة بين ٢٩ آذار/مارس و ١ نيسان/أبريل ثلاثة محاكم جديدة في نيالا بجنوب دارفور، فضلا عن افتتاح الرئاسة الجديدة للجهاز القضائي في الفاشر بشمال دارفور خلال أول زيارة يقوم بها رئيس القضاء لدارفور منذ عام ٢٠٠٥.

٥٩ - وتم الآن توزيع أعضاء النيابة العامة، الذين دربتهم العملية المختلطة، في مناطق مختلفة من دارفور على النحو التالي: ٢٠ في شمال دارفور (تم تخصيص خمسة منهم للمحكمة الخاصة لجرائم دارفور)، و ٢٥ في جنوب دارفور، و ١١ في وسط دارفور، و ١٠ في غرب دارفور. ولا تزال مشاكل نقص الحيز المكتبي والمعدات وأماكن الإقامة تؤثر على أدائهم لواجباتهم بفعالية.

٦٠ - وتولت العملية المختلطة، في إطار جهودها لدعم عمل المحكمة الخاصة وما يتصل بها من آليات للعدالة الانتقالية، برعاية فريق مكون من ثلاثة من أعضاء النيابة العامة، من بينهم المدعي العام، خلال جولة دراسية جرت في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في أروشا يومي ٢٣ و ٢٤ آذار/مارس، من أجل تعزيز قدراتهم على الملاحقة القضائية في الجرائم الخطيرة وفقا لمعايير القانون الإنساني الدولي.

٦١ - وفي ١٤ نيسان/أبريل، نفذ نزلاء سجن زالنجي بوسط دارفور أعمال عنف استولوا خلالها على مركبة للشرطة مزودة بمدفع رشاش كانت داخل السجن. وقُتل في تبادل لإطلاق النار أحد ضباط الشرطة وأحد المساجين وأُصيب خمسة ضباط شرطة وسجينان بجروح. وفرّ اثنان وثلاثون سجينا باتجاه سرف عمرة، من بينهم ١٢ سجينا حُكم عليهم

بالإعدام. وقد أوضح ذلك الحدث استمرار التحديات الأمنية في سجون دارفور، بما في ذلك الافتقار إلى الهياكل الأساسية الأمنية والقدرات الإدارية والتشغيلية.

٦٢ - ونُفذت مجموعة متنوعة من المشاريع كثيفة اليد العاملة والقائمة على المجتمع المحلي، من بينها مشاريع تدريبية شملت ما مجموعه ٢٠٠ ١ مستفيد مباشر في ١٥ مجتمعا محليا، للتقليل من احتمالات تجنيدهم في النزاع.

٦٣ - وواصلت شرطة العملية المختلطة خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير العمل عن كثب مع شرطة دارفور في مجالات بناء القدرات والتدريب على التوعية من أجل تهيئة بيئة توفر الحماية. وكان التركيز في بناء القدرات على استخدام القوة غير المميتة على نحو متناسب عند قمع الاضطرابات التي تهدد النظام العام وعند التحقيق في الجرائم البشعة، ولا سيما منها جرائم العنف الجنساني الخطيرة. وتمحور تدريب شرطة دارفور في مجال التوعية حول العمل جنبا إلى جنب مع متطوعي الخفارة المجتمعية في مخيمات المشردين داخليا من أجل التصدي للتجاوزات البسيطة على مستوى المجتمع المحلي وتهيئة مناخ من الثقة بين المشردين داخليا لفترات طويلة وشرطة دارفور. وعُقدت أيضا دورات منتظمة لتعليم اللغة الإنكليزية لأفراد شرطة دارفور لتمكينهم من التعامل مع فريق الأمم المتحدة القطري، ولا سيما العنصر الإنساني، الذي تؤمن له شرطة دارفور الحراسة عند إيصال مواد الإغاثة. وقد تلقى ما يزيد على ٧٠٠ ١ رجل و ٣٥٠ امرأة من أفراد شرطة دارفور تدريبا مهنيا من نظرائهم من أفراد الشرطة في العملية المختلطة.

٦٤ - وخلال الفترة نفسها، تلقى أكثر من ٤٠٠ من متطوعي الشرطة المجتمعية في مخيمات المشردين داخليا تدريبات على المهارات الأساسية في مجال خفارة المجتمعات المحلية، وتلقى ما يزيد على ٠٠٠ ٣ من المشردين داخليا، معظمهم من الأطفال، لكن من بينهم أيضا نساء وفتيات، دروسا في اللغة الإنكليزية. وبفضل التركيز على خفارة المجتمعات المحلية، والتفاعل المستمر بين أفراد شرطة العملية المختلطة ومَن يساعدونهم من أفراد وحدات الشرطة المشكلة والأشخاص المشردين داخليا، حدث تحسن تدريجي في التواصل والتفاعل بين أفراد شرطة العملية المختلطة وبين الشرطة والمنظمات الأمنية التابعة للحكومة.

جهود الوساطة في الصراعات المحلية

٦٥ - في حين واصلت العملية المختلطة، بالتعاون مع السلطات الحكومية والجهات المعنية الأخرى، دعم جهود الوساطة في النزاعات الطائفية، استمرت الانتكاسات في النزاعات القائمة واندلعت نزاعات جديدة، مما أدى إلى ازدياد حاجة السكان الضعفاء إلى الحماية.

ولا تزال الجهود في هذا السياق تركز على الإنذار المبكر واتخاذ التدابير الوقائية وبناء القدرات ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات.

٦٦ - ويسّرت البعثة جهود الوساطة من خلال إشراك الأجاويد (الوسطاء التقليديين) والعُقداء والحكّامات (مغنيات يشجعن على القتال بأغاني تقليدية)، والإدارة الأهلية وزعماء المجتمعات المحلية. وعقب نشوب النزاع مرة أخرى بين قبيلتي البرتي والزيادية في شمال دارفور، استخدمت البعثة هذا النهج بفعالية لإشراك كلتا القبيلتين ولجنة الوساطة في إيجاد حل سلمي للنزاع. وعُقدت في آذار/مارس سبعة اجتماعات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في كل من شمال دارفور والخرطوم كجزء من الجهود المبذولة للتوصل إلى حل سلمي وسريع للنزاع. وكذلك يسّرت العملية المختلطة في ٦ نيسان/أبريل اجتماعاً بين لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة التابعة للسلطة الإقليمية لدارفور و ١٣ زعيماً محلياً من قبيلة الزيادية للتباحث في هذه المسألة. وتعاونت البعثة أيضا مع منظمات المجتمع المدني في دارفور وشخصيات ذات نفوذ في الخرطوم لتعزيز جهود الحوار والمصالحة.

٦٧ - وعقدت العملية المختلطة، في إطار جهودها لدعم المصالحة بين قبيلتي المعاليا والرزيقات الجنوبية، اتصالات مع زعماء القبيلتين وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين بعد فشلهم في التوصل إلى اتفاق أثناء مؤتمر للمصالحة عُقد برعاية الحكومة في مروي بالولاية الشمالية في شباط/فبراير ٢٠١٥. وعقِب استئناف المواجهات بين القبيلتين يومي ١٠ و ١١ أيار/مايو، واصلت العملية المختلطة بذل الجهود للتخفيف من أثر الاقتتال على السكان المدنيين في المنطقة، وذلك من خلال التواصل المستمر مع الزعماء القبليين والسلطات الحكومية. وفي ١٤ أيار/مايو يسّرت البعثة زيارة لوفد حكومي رفيع المستوى إلى الضعين وأبي كارنكا وعديلة بهدف تخفيف التوترات القائمة بين القبيلتين. وبالإضافة إلى ذلك، ساعدت العملية المختلطة السلطات السودانية على إجلاء تسعة من المصابين بجروح خطيرة إلى الخرطوم من أجل العلاج. وزودت أيضاً السلطاتِ الطبية في ولاية شرق دارفور بالأدوية والمعدات الجراحية الأخرى التي كانت ناقصة. ونسقت العملية المختلطة كذلك على نحو وثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري لتيسير إيصال المساعدات الطارئة إلى المتضررين من النزاع. ورفعت قوات البعثة في شرق دارفور مستوى تأهبها، ووضعت تدابير استباقية للوفاء بأية احتياجات محتملة للمدنيين المتضررين فيما يتعلق بالحماية المادية أو المأوى.

٦٨ - وواصلت البعثة تقديم الدعم إلى المساليت والفلاتة وجميع أصحاب المصلحة الآخرين المشاركين في مساعي إيجاد حل سلمي للنزاع الذي نشب بين هاتين القبيلتين يوم ٢٩ كانون الثاني/يناير. وعُقد اجتماعان منفصلان مع زعماء المجلسين الاستشاريين

للقبيلتين يوم ١٢ آذار/مارس، أكّد فيهما الطرفان مجددا التزامهما بحل النزاع بطريقة بسلمية. وتتعاون العملية المختلطة مع السلطات المحلية في جنوب دارفور على عقد اجتماعات أخرى للمصالحة بين الطرفين.

٦٩ - وبُني هذا الحوار المثمر على جهود سابقة بذلتها العملية المختلطة في جنوب دارفور في شباط/فبراير، عبّأت فيها العُقداء والحكّامات لأداء دور محوري في بناء السلام. وأدت هذه الجهود، التي حظيت بدعم السلطات المحلية، إلى تشكيل ست لجان محلية مشتركة تشمل العُقداء والحكّامات لحثهم على الامتناع عن الانخراط في النزاعات الطائفية واستباقها والوقاية منها.

رابعا - تنفيذ توصيات الاستعراض الاستراتيجي

ألف - تحسين الفعالية وتبسيط ملاك الموظفين

٧٠ - واصلت البعثة تنفيذ التوصيات التي تضمنها تقريري الخاص المؤرخ ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٤ (S/2016/163)، الداعية إلى مواصلة تحسين قدراتها وفعالية أدائها. ولدى العملية المختلطة حاليا ٤٠ وحدة منتشرة في الميدان (٢٧ وحدة عسكرية و ١٣ من وحدات الشرطة المشكلة). وقد لاحظ الفريق المعني بتقييم التأهب التشغيلي، الذي أُنشئ لتفتيش وتدريب الوحدات في مواقع الأفرقة في المناطق المستهدفة بالتحسين، حدوث تحسن مطرد في أداء مختلف الوحدات. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، أكمل العنصر العسكري نشر الكتيبة الإندونيسية والكتيبة الباكستانية وسرية احتياطية بنغلاديشية.

٧١ - واستمر تحسن الصلاحية التشغيلية للمعدات المملوكة للوحدات، مما انعكس إيجابياً على أداء الوحدات العسكرية للعملية المختلطة ووحداتها من الشرطة المشكلة. وقد سجلت ١٩ وحدة عسكرية من أصل ٢٧ وحدة منشورة نقصاً في المعدات بنسبة أقل من ١٠ في المائة، بينما سجلت ثماني وحدات نقصاً تجاوز ١٠ في المائة. ويمثل ذلك تحسناً مقارنة بـ ١٣ وحدة سجلت نقصاً دون ١٠ في المائة و ١١ وحدة تجاوزت هذه النسبة فيها ١٠ في المائة خلال فترة التقرير السابق. وحدث تحسن طفيف أيضاً في الصلاحية التشغيلية لمعدات الوحدات العسكرية بوجه عام، إذ ارتفعت نسبة الصلاحية من ٨٦,٧٠ في المائة في فترة التقرير السابق إلى ٨٨,٩٠ في المائة في ٣٠ نيسان/أبريل. وقد بلغ الآن معدل الصلاحية التشغيلية لناقلات الأفراد المصفحة، الذي كان يمثل عائقاً كبيراً أمام فعالية الدوريات، نسبة ٨٥ في المائة في الوحدات العسكرية و ٨٨ في المائة في وحدات الشرطة المشكلة. ويبلغ معدل الصلاحية التشغيلية للمعدات الرئيسية الآن أكثر من ٩٠ في المائة

في ٨ من أصل ١٣ وحدة شرطة مشكلة (بالمقارنة إلى ٦ وحدات خلال فترة التقييم السابقة). وإجمالاً، يبلغ معدل الصلاحية التشغيلية للمعدات في إطار مذكرات التفاهم الآن ٨٦ في المائة في وحدات الشرطة المشكلة (بالمقارنة إلى ٨٣ في المائة خلال الفصل الثالث من عام ٢٠١٤). وتُعتبر ردود الفعل القوية التي أبانت عنها الوحدات أثناء وقوع الهجمات، وفي المبادرة بالتصدي للحالات التي تعرض فيها المشردون داخلياً للتهديد خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، مؤشرات على التحسن المستمر نتيجة للتغيرات المطلوبة في السلوك وإظهار القوة والتدريب.

٧٢ - ولقد تعاون موظفو الأمانة العامة والبعثة على نحو وثيق لإكمال المرحلة الأولى من عملية التبسيط، التي شملت إلغاء ٧٩٠ وظيفة (٢١٣ وظيفة دولية، و ٢٥٧ وظيفة وطنية، و ٣٢٠ من وظائف متطوعي الأمم المتحدة). وأُنشِئت أفرقة في المقر وفي البعثة لإعداد وتنسيق الخطوات اللازمة لكفالة إنجاز عملية سلسلة وعادلة. ونجحت البعثة، بدعم فريق تابع للمقر، في إجراء استعراضات مقارنة وحددت موظفين دوليين مؤهلين من أجل إعادة نشرهم في بعثات أخرى، وساعدت الموظفين على إعداد سيرهم الذاتية، وحصلت على الموافقة لدفع تعويضات إنهاء الخدمة وفقاً للقواعد المعمول بها في المنظمة، وقامت بإعداد وتنظيم معرض لتوظيف الموظفين الوطنيين دعت لحضوره الشركات السودانية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية من أجل إسداء المشورة، ووضعت استراتيجية إعلامية وأمنية للاستجابة بطريقة ملائمة للأثر الذي خلّفه هذا التخفيض الكبير في عدد الموظفين على اقتصاد دارفور. وأُنجزت الاستعراضات المقارنة للموظفين الوطنيين والدوليين في شباط/فبراير، وتلاها تقديم المشورة للموظفين الذين لم يتسنَّ إعادة نشرهم في بعثات أخرى أو إيجاد فرص عمل لهم في السودان. وأُنجزت عملية إلغاء الوظائف في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥ دون وقوع أية حوادث أمنية. ثم اقتُرِح على اللجنة الخامسة تخفيض آخر يشمل ٤٨٨ وظيفة إضافية (٤٧٦ وظيفة وطنية، و ١٠ وظائف دولية، ووظيفتين لمتطوعي الأمم المتحدة) في ميزانية الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ كجزء من المرحلة الثانية لعملية التبسيط.

٧٣ - وفي الوقت نفسه واصلت العملية المختلطة تنفيذ خطة تعزيز الموظفين الفنيين في المكاتب الميدانية، وفقا لتوصيات التقرير عن تبسيط ملاك الموظفين. وأُنشئت مراكز عمليات مشتركة للقطاعات في جميع ولايات دارفور الخمس من أجل مواصلة تحسين دقة الإبلاغ وتوقيته، وتيسير تنسيق العمليات. وقد اكتملت عملية استقدام رئيس مراكز العمليات المشتركة، ومن المتوقع أن يباشر مهامه خلال فترة التقرير المقبل. والتحق رئيس موظفي شؤون الإعلام بالبعثة في ٢٢ شباط/فبراير، بعد شغور هذا المنصب لمدة عامين،

وركّز على إعداد استراتيجية الاتصال والتوعية للعملية المختلطة، بمساعدة خبير استشاري أقدم. وتمكن مدير دعم البعثة أخيراً من مباشرة مهامه في الفاشر في ١٠ آذار/مارس، بعد حدوث تأخير في إصدار تأشيرة دخوله.

باء - نقل المهام المنوطة بالبعثة إلى فريق الأمم المتحدة القطري

٧٤ - عملا بالفقرة ٧ من قرار مجلس الأمن ٢١٧٣ (٢٠١٤)، حدّدت العملية المختلطة والفريق القطري للأمم المتحدة في السودان المهام ذات الصلة التي يمكن نقلها إلى الفريق القطري بعد تنقيح الأولويات الاستراتيجية للبعثة. وفي إطار هذه العملية، أُجري تحليل للمهام المنوطة بالعملية المختلطة التي يمكن فقط لهذه الأخيرة الاضطلاع بها، والمهام التي ينبغي تنفيذها بالاشتراك مع الفريق القطري والتي يملك ذلك الفريق ميزات نسبية في الاضطلاع بها. وقد أُجري هذا التحليل استناداً إلى الإطار الاستراتيجي المتكامل للعملية المختلطة والفريق القطري للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦، الذي يوجه تعاونهما خلال هذه الفترة، وسيشكل أيضاً الإطار الأساسي لتنفيذ عملية نقل المهام.

٧٥ - وستواصل العملية المختلطة، وفقاً لأولويتها الاستراتيجية الأُولى، دعم الجهود المبذولة للتوصل إلى حل شامل للنزاع في دارفور، من خلال الوساطة التي يقودها فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، وتنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور. وسيواصل الفريق القطري، بالتعاون الوثيق مع البعثة، تقديم الدعم لعنصر إعادة الإدماج في ترتيبات التخطيط والأمن التي تضمنتها وثيقة الدوحة. أما المهام الأساسية لولاية البعثة المتصلة بالحماية المادية للمدنيين وتوفير الدعم الأمني واللوجستي لعمليات المساعدة الإنسانية، فهي ترتبط على نحو وثيق بأصول البعثة اللوجستية والعسكرية وبمدى حضورها في الميدان، ولذلك لا يمكن نقلها إلى الفريق القطري. وستواصل العملية المختلطة على نفس المنوال مهام الرصد والإبلاغ فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان والعنف الجنسي والجنساني والمحاكمات الجنائية، كما ستواصل تقديم الدعم إلى برامج الخفارة المجتمعية. وستنفذ العملية المختلطة بالشراكة مع الفريق القطري نظام الإنذار المبكر والاستجابة السريعة، وآلية رصد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة والإبلاغ عنها. وستواصل البعثة استكشاف إمكانية النقل التدريجي لبعض خدمات التخلص من الذخائر إلى المؤسسات الوطنية، بينما تُنقل أنشطة بناء القدرات والتوعية بالمخاطر إلى الفريق القطري. وسيواصل عنصر الشرطة التابع للبعثة العمل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاء آخرين من أجل إنشاء جهاز شرطة سوداني يتميز بالفعالية والمسؤولية والخضوع للمساءلة. وسيعمل الفريق القطري بالتعاون مع البعثة، تحت مظلة جهة التنسيق العالمية،

وتحسبا للنقل التدريجي للمهام إليه، على تحسين نظام السجون وتعزيز قدرات محاكم الأرياف وآليات العدالة الانتقالية. وسيعمل الفريق القطري على تيسير اللجوء إلى القضاء وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان.

٧٦ - ولا تزال البعثة، بفضل حضورها المكثف في جميع أنحاء دارفور والدور الذي تؤديه في المساعي الحميدة، في وضع مثالي يمكنها من توفير الدعم اللوجستي لجهود الوساطة المحلية وتعزيز الحوار. وستوسع العملية المختلطة نطاق شراكتها مع الفريق القطري فيما يتعلق بتحقيق الاستقرار في المجتمعات المحلية، بما في ذلك منع التجنيد في صفوف الشباب والحد من العنف المجتمعي والحد من انتشار الأسلحة. ويمكن للفريق القطري إكمال تلك الجهود عن طريق تنفيذ المشاريع الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، لا سيما من خلال استراتيجية تنمية دارفور، في حالة توافر التمويل، بما ذلك بناء قدرات آليات الوساطة المحلية ودعم جهود الإصلاح الوطني فيما يتصل بالاستفادة من الأراضي وغيرها من الموارد الطبيعية واستخدامها وإدارتها، والمسائل المتعلقة بسبل ارتزاق المهاجرين.

٧٧ - وتمشياً مع الاستعراض الاستراتيجي الذي أُجري للعملية المختلطة في عام ٢٠١٤، والأولويات الاستراتيجية المنقحة، شرعت البعثة تدريجياً في وقف المهام المتصلة بالرصد والدعوة لدى السكان في المنطقة وبناء القدرات على التصدي لفيروس نقص المناعة المكتسبة/الإيدز وتعميم مراعاة المنظور الجنساني. وفي حين يتمتع الفريق القطري بميزات نسبية في هذه الأنشطة، فإنه سيحتاج إلى تمويل ودعم إضافيين للاضطلاع بهذه المهام.

٧٨ - وستستند الخطة التشغيلية لتنفيذ نقل المهام، التي ستوضع بالشراكة بين العملية المختلطة والفريق القطري، إلى نقاط مرجعية وستتطلب مراعاة شروط مسبقة معينة، منها تعبئة الموارد المالية المناسبة مقدماً ومنذ بداية العملية، بالإضافة إلى توافر الدعم من الأطراف الفاعلة المعنية بما فيها حكومة السودان. وفي الأجل الطويل، ستتطلب مواصلة نقل المهام بيئةً أمنية أنسب في جميع أنحاء دارفور، بما يسمح بإيصال المساعدات بقيادة المدنيين وبطريقة آمنة وسريعة ودون إعاقة، وبحدوث تحسن كبير في حماية المدنيين، الأمر الذي سيتيح إرساء أسس التنمية والانتعاش، وكذلك زيادة توافر التمويل من الجهات المانحة الدولية.

٧٩ - وفي ١٠ أيار/مايو، اعتمدت العملية المختلطة استراتيجيتها المنقحة لحماية المدنيين بعد مشاورات داخل مجموعة الحماية المشتركة للبعثة والفريق القطري. وتنص الاستراتيجية على تحديد الأولويات الاستراتيجية والجغرافية والتشغيلية للحماية من التهديدات في دارفور، التي ستشكل أساسا للتخطيط المشترك بين البعثة والفريق القطري.

جيم - استراتيجية الخروج

٨٠ - طلب مجلس الأمن في قراره ٢١٧٣ (٢٠١٤)، المؤرخ ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٤، تقييم تنفيذ الاستعراض الاستراتيجي للعملية المختلطة لعام ٢٠١٤ (S/2014/138)، بما في ذلك الإنجازات المحددة التي تحققت في إطار الأولويات الاستراتيجية المنقحة والتقدم المحرز في التغلب على التحديات التي تواجه البعثة. وطلب أيضا تقديم لمحة عامة عن التطورات المهمة في دارفور، وتوصيات بشأن ولاية العملية المختلطة والخطوات المتخذة لوضع استراتيجية خروجها ونقل مهام معينة إلى فريق الأمم المتحدة القُطري. ويتضمن تقريري الخاص الصادر في ٦ آذار/مارس ٢٠١٥ (S/2015/163) تحليلا للحالة، ويخلص إلى أنه بالنظر إلى عدم إحراز تقدم بشأن النقاط المرجعية وإلى التدهور الكبير للوضع، فإن الأولويات الاستراتيجية الثلاث للعملية المختلطة على النحو المحدد في عام ٢٠١٤ لا تزال صالحة.

٨١ - وقد أُنشئ فريق عامل مشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وحكومة السودان للاستجابة لطلب وضع استراتيجية للخروج ومعالجة الشواغل الخاصة التي أثارتها حكومة السودان في هذا الصدد. وعقب الاتفاق على اختصاصات الفريق المشترك في شباط/فبراير ٢٠١٥، اجتمع في الخرطوم في ١٧ آذار/مارس، وفي الفترة الواقعة بين ١٨ و ٢٤ آذار/مارس، وزار جميع ولايات دارفور الخمس لتقييم الحالة الأمنية والإنسانية والتيقّن من الخيارات المتاحة لتيسير خروج العملية وفقا للاختصاصات المتفق عليها. واجتمع الفريق مرة أخرى في الفترة من ١٥ إلى ١٩ نيسان/أبريل والفترة من ١٣ إلى ١٩ أيار/مايو لمناقشة التوصيات المزمع تقديمها إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وإلى مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي قبيل المناقشات المتعلقة بتجديد الولاية المقرر إجراؤها في حزيران/يونيه.

٨٢ - ورغم عدم توصل الفريق المشترك إلى استنتاج في حين إعداد هذا التقرير، فقد جرت مناقشاته في جو من الاحترام والتقدير لمواقف جميع الأطراف. وقد عُلقت المشاورات مع حكومة السودان وستُستأنف في موعد يُحدد لاحقا.

٨٣ - وتمشيا مع نتائج الاستعراض الاستراتيجي للعملية المختلطة وتقريري المؤرخ ٦ آذار/مارس (S/2015/163)، اللذين أكدا مجددا صلاحية الأولويات الاستراتيجية الثلاث بالنظر إلى الأوضاع الأمنية والإنسانية التي تشكل تحديا، فقد اقترح فريق الاتحاد الأفريقي/الأمم المتحدة على الحكومة نهجا يتكون من شقين. ويتمثل العنصر الأول في الانسحاب التدريجي لقوة العملية المختلطة من غرب دارفور على مراحل وتسليم مهامها شيئا فشيئا إلى الحكومة والفريق القطري للأمم المتحدة، بقدر ما تهيئ السلطات الوطنية الظروف اللازمة لتوطيد الأمن في الولاية. وقد ظلت الأعمال القتالية متركزة في وسط دارفور، ولم يشهد غرب دارفور أي نشاط كبير للحركات المسلحة أو أية أعمال قتالية

رئيسية بين القبائل خلال السنتين المنصرمتين. وسيعكس التقليص التدريجي لوجود العملية المختلطة في غرب دارفور، مع تسليم المسؤوليات للحكومة ونقل المهام إلى فريق الأمم المتحدة القُطري، الجهود التي تبذلها العملية عموما للتركيز على أولوياتها الاستراتيجية الثلاث مع إبداء مزيد من المرونة والكفاءة بتقليص حجمها. وستُغلق البعثة أيضا في إطار هذا الإجراء ثلاث مواقع أخرى للأفرقة في شمال دارفور وجنوبها، وهي مواقع أظهرت نتائج الدراسة التي أُجريت مؤخرا للقدرات العسكرية أنها تقع في مناطق لا تحتاج حاليا إلى حضور العملية المختلطة.

٨٤ - وسيتم الانسحاب من المناطق والولايات الأخرى حسب التقدم المحرز نحو الوفاء بالمعايير المحددة للعملية المختلطة. ويستند هذا الجزء الثاني من استراتيجية الخروج إلى فرضية وجوب التوصل إلى حل سياسي للنزاع والشروع في محادثات مباشرة بين الأطراف، بدءاً بوقف الأعمال القتالية. وسترسي هذه المفاوضات الأساس للانتعاش وتهيئ الظروف لتحقيق التنمية.

٨٥ - ويتطلب عنصرا استراتيجية الخروج كلاهما وضع ترتيبات مُرضية للأمن والمساعدات الإنسانية والإنعاش المبكر من أجل حماية المدنيين، ولا سيما منهم المشردين داخليا، وتنظيم عودتهم الطوعية. ومن الأمور الأخرى التي لا تقل أهمية عن ذلك ضرورة التصدي للنزاعات القبلية عن طريق عقد مشاورات عامة وشاملة مع المجتمعات المحلية، ووضع الأطر القانونية والسياسية المناسبة وتعزيز قطاعي العدالة وإنفاذ القانون.

خامسا - الجوانب المالية

٨٦ - اعتمدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٦٩/٢٦١ المؤرخ ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، مبلغا قدره ٣٠٠ ٦١١ ١٥٣ ١ دولار للإنفاق على العملية المختلطة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥. وفي ٧ أيار/مايو ٢٠١٥، بلغت الأنصبة المقررة غير المسددة للحساب الخاص للعملية المختلطة ما قدره ٢٦٣,٩ مليون دولار، بينما بلغ مجموع الأنصبة المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام ما قدره ٩٥٨,٦ ١ مليون دولار. وقد سُدِّدت للحكومات المساهمة بقواتٍ التكاليفُ الخاصة بالفترة الممتدة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وسُددت للحكومات المساهمة بمعدات مملوكة للوحدات تكاليف الفترة الممتدة حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، وفقا لجدول السداد الفصلي.

سادسا - الملاحظات والتوصيات

٨٧ - منذ تقديم تقريري الأخير، لم يُحرز أي تقدم ملموس نحو تسوية النزاع في دارفور. واستمر القتال بين حكومة السودان والحركات المسلحة، ونجم عنه ارتفاع عدد الأشخاص المشردين حديثا. وكانت الحكومة تهدف من وراء المرحلة الثانية لهجومها العسكري المعنون عملية الصيف الحاسم إلى القضاء على جميع حركات التمرد المسلحة في السودان. وفي دارفور، كان التركيز الرئيسي في هذه المرحلة على استعادة جبل مرّة ومنع الحركات المسلحة من عبور الحدود مع جنوب السودان وإعادة التجمّع. وعلى الرغم من التفوق العددي للقوات المسلحة السودانية/قوات الدعم السريع وما يتوافر لديهما من معدات وإمكانات لوجستية أفضل، فإنها لم تحقق الهدف من عملياتها المشتركة، وهو تفكيك معقل حركات التمرد في جبل مرة وتدمير قدراتها العملياتية وإحكام القبضة على المنطقة.

٨٨ - وعلى الرغم من استمرار جهود الوساطة المحلية، فقد بقيت الأسباب الكامنة وراء العنف القبلي دون معالجة إلى حد بعيد. وقد أدى ذلك إلى اندلاع أعمال العنف من حين لآخر وزيادة الاحتياجات في مجال حماية الفئات السكانية الضعيفة. وعدا النزاعات على الموارد، فإن الآثار المزعزعة للاستقرار التي تخلفها التوترات السياسية الأوسع نطاقا، وانتشار الأسلحة الصغيرة، وتأثير العديد من الميليشيات في المنطقة، والطريقة التي استجابت بها السلطات المحلية لانعدام الأمن، أدت إلى استفحال الأوضاع. ولا تزال الجرائم أيضا تشكّل مصدرا رئيسيا لانعدام الأمن. وفي غضون ذلك، لم تُستأنف المحادثات المباشرة بين الحكومة والحركات المسلحة غير الموقِّعة على الاتفاق، التي بدأت في أديس أبابا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. وأؤكد مجددا أنْ لا حلَّ عسكريا للنزاع الدائر في دارفور، وأحثّ الحكومة والحركات المسلحة على المشاركة البناءة في إيجاد تسوية عن طريق التفاوض دون شروط مسبقة. وأدعو الحكومة أُعرب عن قلقي الشديد إزاء اكتشاف أدلة على وجود ذخائر عنقودية في شمال دارفور. وينبغي للحكومة إلى التحقيق فورا في استخدام الذخائر العنقودية في شمال دارفور، وهي ذخائر محظورة بموجب القانون الدولي وتشكل خطرا كبيرا خطر على السكان المدنيين. كما أدعو الحكومة إلى التصدي بحزم للعنف القبلي عن طريق التركيز على أسبابه الجذرية.

٨٩ - ويؤسفني رفض حكومة السودان في ٢٦ نيسان/أبريل طلبا للقيام برحلة طيران للإجلاء الطبي الطارئ لأحد حفظة السلام الإثيوبيين الذي أصيب بجروح أثناء قيامه بمهامه في موجكار بغرب دارفور، على النحو الوارد في الفقرة ٢٨ من هذا التقرير. وقد توفي هذا الفرد من حفظة السلام بعد ذلك بساعات. وأنا أتقدّم بتعازيَّ إلى حكومة إثيوبيا وإلى أسرة المتوفى. وأدعو حكومة السودان إلى احترام اتفاق مركز القوات الموقع مع الأمم

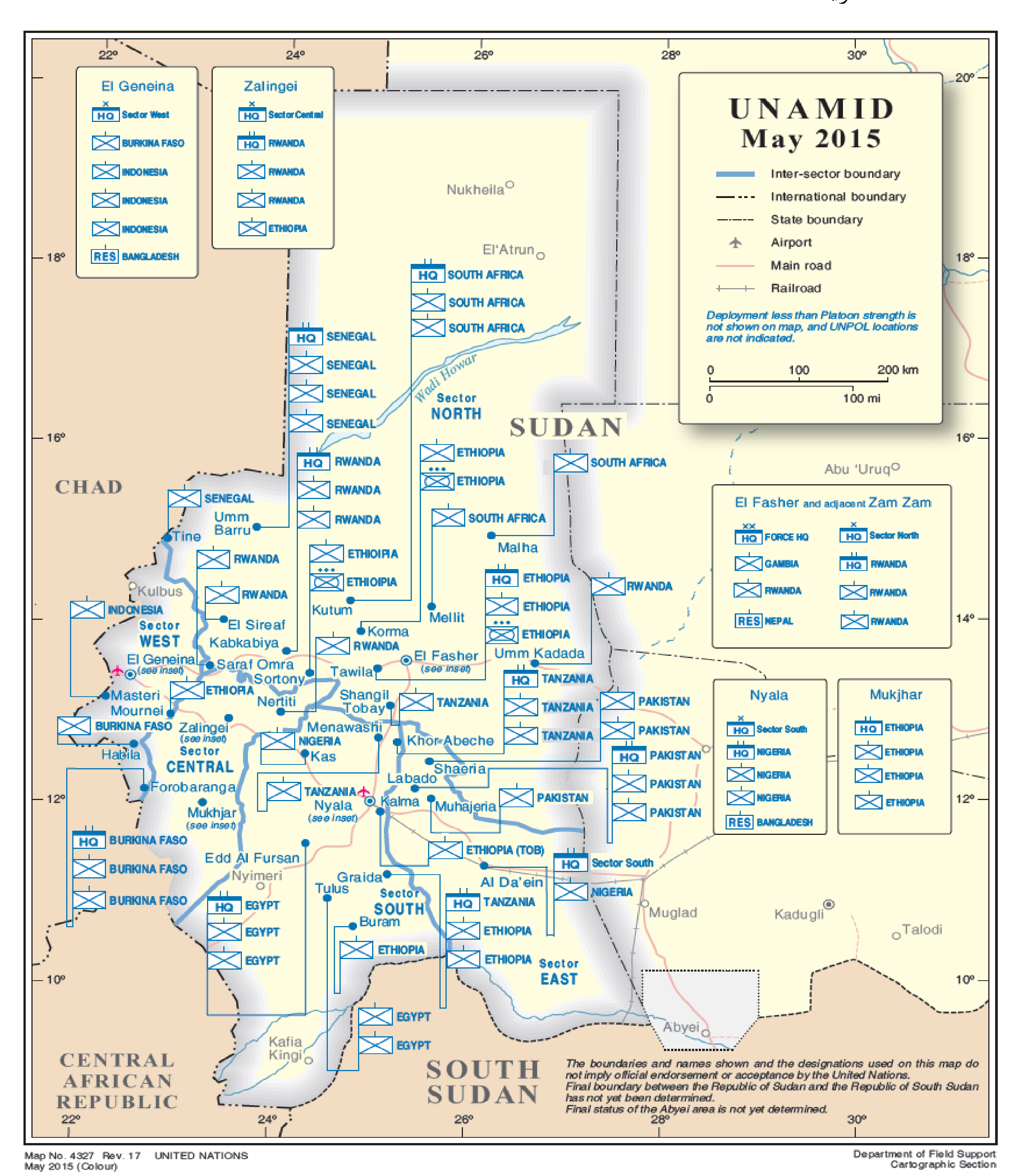
المتحدة، وإلى رفع جميع القيود المفروضة على العملية المختلطة وإزالة جميع العراقيل التي تعوق تنفيذ ولايتها. كما أدعوها إلى رفع جميع القيود المفروضة على منظمات المساعدة الإنسانية.

٩٠ - وقد مدد مجلس الأمن في ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٤، بموجب قراره ٢١٧٣ (٢٠١٤)، ولاية العملية المختلطة لمدة عشرة أشهر، لغاية ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥. وفي تقريري الخاص المؤرخ ٦ آذار/مارس ٢٠١٥ (S/2015/163)، زودتُ المجلس بتحليل لتنفيذ الاستعراض الاستراتيجي للعملية المختلطة الذي خلص إلى أن الأولويات الاستراتيجية الثلاث للبعثة تظل صالحة. وفي ظل الحالة الراهنة في دارفور، ونظرا للتقدم المحرز في تنفيذ الأولويات الاستراتيجية للعملية المختلطة وفي التصدي للتحديات الرئيسية التي حددها الاستعراض، أوصي بأن ينظر مجلس الأمن في تمديد ولاية البعثة لمدة ١٢ شهرا لغاية ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، دون تعديل.

٩١ - وفيما يتعلق باستراتيجية خروج العملية المختلطة، أدعو مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي إلى توفير توجيهات واضحة بهذا الصدد للتمكين من إنهاء هذه العملية بسرعة.

٩٢ - وفي الختام أود أن أعرب عن شكري لأبيودون باشوا، الممثل الخاص المشترك وكبير الوسطاء المشترك بالنيابة ولجميع أفراد العملية المختلطة ومؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، رجالا ونساء، الذين يواصلون، في مواجهة صعوبات جمة، بذل جهود لا تعرف الكلل في سبيل تحسين حياة أهل دارفور. وأثني أيضا على هايلي منكريوس مبعوثي الخاص إلى السودان وجنوب السودان، وعلى الرئيسين ثابو مبيكي وعبد السلام أبو بكر من فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، لما يبذلونه من جهود من أجل تسوية النزاعات في السودان.

الخريطة



Map No. 4327 Rev. 17 UNITED NATIONS
May 2015 (Colour)

Department of Field Support
Cartographic Section